جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإجابة النموذجية لمقياس السياسة العامة المالية والنقدية
المستوى: سنة ثانية ماستر سياسة عامة

الجزء الأول: أجب على مايلي (8ن)

1- أهم دو افع وأسباب الإصلاح المصرفي:

- تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية المقدمة.
- الرفع من كفاءة الجهاز المصرفي، وهو ما ينعكس على زيادة قدرته في تمويل وتنشيط الاقتصاد الوطني.
- تعزيز المنافسة بين المصارف المحلية والأجنبية مما يؤدي إلى تحسين الخدمات المصرفية المقدمة.
- مواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة على المستوى العالمي، سواء الاقتصادية أو المالية والانفتاح على مختلف الأسواق العالمية.
- العمل على معالجة نقاط الضعف وتفعيل دور السلطة الرقابية من أجل تحقيق الشفافية والاستقرار المالي.
- تبني التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإعمال المصرفية ، وجذب الاستثمارات الأجنبية .
- شرح المصطلحات:
  - ✓ عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بعمليات السوق المفتوحة، تدخل البنك المركزي في السوق النقدي بغية التحكم في الكتلة النقدية، ففي الحالة التوسعية يقبل على شراء الأوراق المالية التجارية والسندات الحكومة، أما في حالة الإنكماش فإنه يقوم بطرحها بأسعار مغرية لإمتصاص المعروض النقدي.

- ✓ **السياسة الإنتقائية للقروض:** وهي قيام البنك المركزي بتخصيص نسبة من القروض الممنوحة الى الإقتصاد بتمويل قطاعات معينة أو مشاريع معينة ، كالقطاع الزراعي والصناعي.
- ✓ **التضخم المكبوت:** وينتج هذا النوع من التضخم جراء تشدد الدولة في عملية التحكم في الأسعاروتدخلها المفرط في تسقيفها.
- ✓ **التضخم المستورد:** وهو الذي ينشأ بسبب تأثيرات العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعارداخل الدولة، ومن بين أهم أسبابه ارتفاع الواردات.

الجزء الثاني: (12ن):

المقدمة : التطرق لأساسيات اعداد المقدمة وتوضيح الإشكالية المطلوبة وذكر التضخم في التساؤل العام ....

العرض: التطرق الى مفهوم السياسات العامة المالية والنقدية و أنواعهم .. ، و ابرازدوركل سياسة في محاربة التضخم .

1- سبل محاربة التضخم: يمكن للدول والحكومات التخفيف والتقليل من التضخم عن طريق السياسات التي تؤثر من خلالها على الطلب الكلي ومن أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية.

أولا: السياسة النقدية:

من خلالها يمكن للحكومة أن تقوم برفع سعر الفائدة من أجل خفض الائتمان الممنوح ومنه انخفاض الطلب الكلي و انخفاض التضخم، مع وجوب بقاء باقي العوامل ثابتة، أوعن طريق الرفع من الاحتياطي القانوني الذي يؤثرفي قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان مما ينعكس على طلب السلع والخدمات، ومنه تراجع المستوى العام للأسعارو انخفاض التضخم.

ثانيا: السياسة المالية:

تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية من تقليل التضخم، ففي حالة ارتفاع هذا الأخير فإن الدولة بإمكانها احتواءه عن طريق زيادة حجم الضرائب والتي ستؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل للأفراد ومنه انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وينعكس ذلك على الأسعاربالتراجع، أوعن طريق

تخفيض الإنفاق الاستهلاكي الذي يؤدي الى انخفاض الطلب ومنه تراجع الأسعار و انخفاض معدل التضخم.

خاتمة: تشمل حوصلة حول أهمية السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب مشكلة التضخم...